



سجلال بين عسكر والدويسان والعمير يفض الاشتباك



صفاء الهاشم رافضة تحويل الاستجواب إلى التشريعية والوزير يرد بإبتسامه

من السلطان نائباً لرئيس ديوان المحاسبة

العمير:
الاستجواب ليس
حرباً لانتزاع الكلام
وما قيل عن تورط
نواب سابقين
في خلية الإمارات
غير حقيقي



جانب من جلسة مجلس الأمة



أحمد لاري يطالب بالتدرج في إحالة المواطنين للتقاعد

لاري: قرار
إحالة من خدم
30 عاما إلى
التقاعد خطير
والتدرج ضروري
لتلافي الخلل خاصة
في «التربية»

اسرائيلية.
الدويسان: رد على الجامعة
العربية، تستهزئ.
العدوة: نحن ضد الصهاينة
واسرائيل والكويت آخر من
يطبع مقلما قال الأمير الراحل،
نحن سنذهب بالاستجواب
إلى التشريعية، ثم نقول إن
المجلس لا يشجع لماذا استقال
وزير النفط.

صفاء الهاشم: أي محور
غير دستوري يتكلم عنه
الوزير، وأنا مستعدة انتازل،
ليش خله يصعد المنصة،
الاستجواب المقدم أنا ما كلمك
بصفك شيخ أو من الأسرة
الحاكمة إنما كوزير للداخلية
وتدرجنا معاك من اسئلة
ولجنة تحقيق وجلسة سرية،
أما الإحالة إلى التشريعية
فهي مسرحية سمجة يا وزير
الداخلية.

نحن جينا ادلة واثباتات
تخص بخلية الامارات، لماذا
لم تحقق في الجنسية، 62
الف جنسية مزورة، رفض
تشكيل لجنة تحقيق، قاعدتين
يضايقون الشعب الكويتي
برزقه، رد علي ان الانتلات
الامني صارخ، سكتنا عن
الاسلحة وتفتيلة سمجة مع
المبطلين، السبعة الموظفين
القابعين في السجن، هو
لا يغنيني منصبه الطامة
سكوتة عن الاخوان المسلمون
لدي تسجيل مثبت بالصوت،
حتى تسجيل الشيخ محمد
العبدالله عذني.

الرئيس: معالي وزير
الداخلية مقدمة الاستجواب
تقول انها مستعدة لالقاء
المحاور غير الدستورية
وتصعد المنصة هل مصر
على احالته إلى التشريعية
اذا نصوت بعدما اشار
وزير الداخلية بالإحالة إلى
التشريعية.

الحضور 61، موافقة 46،
عدم موافقة 14، امتناع 1.
موافقة إلى إحالته
للتشريعية.

الرئيس: الوزير طلب شهر
وما ان تنتهي اللجنة يعرض
على المجلس.
حسن القلاف: اللجنة ما
تتظر فيه، اذا كان اعلن عن
عدم دستورية بعض المحاور.
الأمين العام يتلو طلب
تشكيل لجنة تحقيق
بخصوص التغييرات التي
أحدثها وزير النفط المستقل
قبل تقديم استقالته.

الرئيس: يا اخوان نريد ان
نصوت على الطلب، اذا ترفع
الجلسة إلى الغد.

الصالح: الناس تركز على وظائف معينة لأنه
لا يوجد إنصاف في الكوادر وحصول قيادات
النفط على رواتب إضافية سنويا غير معقول

عام 2009 احمد الفهد
قدم له استجواب وأنا وانت
الرئيس كنت موجودا وأنا من
ضمن من صوت حول احالته
إلى التشريعية، وشركة

المرور والهجرة والشبكات
التجسسية، نحن الكويتيين
مرتاحون ومستبشرون بعمل
وزارة الداخلية، ما الذي يمنع
بالإحالة إلى التشريعية.

توافقون على استجوابي او
الله لا يرد المجلس، الموضوع
كان طرفة، ونعتز بالدكتور
لقد ابلت الداخلية بلاء حسنا
في الأيام الأخيرة.

صفاء الهاشم: صرت قوي
بعيدفتاح لا يتحدى، قوله
يحترم نفسه ويسكت.
خالد العدوة: اللواء
عبدالفتاح العلي شهادة
للدخلية وكيل وزارة
عسكري يأخذ الاوامر من
رئيسه وهو الوزير، هذه
الأيام الكويت رجعت هيبتها
والجرم صار يخاف، طالبنا
من وزير الداخلية ان يضبط

نحن لا نريد ان نطرح الثقة،
ولكن ان تبين الاخطاء بتعهد
باصلاحها وجزاك الله خير،
الوزير يقول الاستجواب
شايه المثلث اصعد المنصة
وقول ذلك.
نحن هدفنا الاصلاح وليس
ضرب وزير نحن في رجب
شهر الرحمات، وان صوت
المجلس على إحالة الاستجواب
إلى التشريعية سادعو الله ليل
نهار ان يكون حكم الدستورية
بإبطال هذا المجلس.
الرئيس: اسأل الله ان لا
يستجيب لدعاك.
خالد العدوة: الزلزلة يقول

العتيبي: هناك شهادات يحصل عليها الطالب خلال 4 سنوات وأخرى
تمنح خلال شهرين
عاشور: غياب الحكومة عن الجلسات خطأ سياسي كبير ولا نعلم إذا
قدم استجواب آخر ستحضر أم لا؟

ان الاستجواب غير دستوري
ولكنني سأرد عليه.
كنا نتمنى ان يرد الوزير
على الاخطاء ونحن لا ننتهم،

هو من صعد المنصة في
المجلس المبطل، واجاب على
بعض الاسئلة، حتى رئيس
الوزراء صعد المنصة وقال

الصبح سألت المستشار
المجلس عبدالفتاح حسن
واكد لي انه لا توجد مخالفات
دستورية. محور التجنيس

أول من يؤيدها



جانب من أعمال المنتدى

الاجتماعية بجامعة الكويت أ.د.عبدالرضا
اسيري ان الاتفاقية ستكون أفضل لو جاءت في
مناسب، موضحا أننا نحن في مرحلة مسؤولية
الدولة عن حفظ الامن ومنح الحرية للمواطن.
والى ذلك قال مستشار رئيس مجلس الأمة
للشؤون القانونية د.هشام الصالح ان الاتفاقية
الامنية اوجدت لغطا في الشارع ويستوجب
ايضاها دستوريا وقانونيا، مبينا ان المادة
الاولى من الاتفاقية تشكل معيارا واضحا فيها
يتوافق ومواد الدستور ووضعت هذه المادة
لصالح دولة الكويت.
ومن جهته شدد رئيس مركز الكويت للدراسات
الاستراتيجية د.سامي الفرج على ضرورة ان
تحقق الوثيقة الدولية أقصى درجات توازن
المصالح بين اطرافها.

الخارجية على دعوة وزير الداخلية ووزير
الخارجية للاستئناس برأيهما واخذ الرأي
الدستوري حول الاتفاقية واستيضاح بعض
الأمور.
ومن ناحيته تمنى رئيس لجنة شؤون الداخلية
والدفاع البرلمانية عسكر العنزي تشكيل لجنة
مشتركة من لجان الداخلية والدفاع والتشريعية
والخارجية لمناقشة الاتفاقية الامنية، مشيرا الى
ان معظم بنود الاتفاقية تصب في مصلحة دول
مجلس التعاون الخليجي.
وفي نفس السياق أكد مقرر اللجنة التشريعية
والقانونية النائب يعقوب الصانع على ان هناك
تخوفا مشروعا من بعض المواطنين في دولة
الكويت حول الخصوصية والحريات.
وعلى غرار ذلك بين عميد كلية العلوم

حضور	(61)	موافق	(46)	غير موافق	(14)	ممتنع	(1)
------	------	-------	------	-----------	------	-------	-----